اضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص
جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة صفة الى معمولها وجعلها
صفة للنكرة فمن جهة انتفاء تعريفها جاز هذا التركيب وامتنع تركيب
مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لجاز الاول للزوم كون
المعرفة صفة للنكرة وجاز الثاني لكون المعرفة اذا صفة للمعرفة والمراد
ان المثال الذي بهم وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة
اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب
الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك
الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكونا باعتبار بعضها فلا يرد
انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد
التخفيف جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف
النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط
للالف واللام لا للاضافة ولذلك انه لا دخل في هذا التركيب لانتفاء
التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا

كان المناسب تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة الفوائد خلافا للفراء
فانه يجوز تركيب الضارب زيد اما لانه يتوهم ان دخول لام التعريف عليه انما هو
بعد الاضافة لحصول التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف
باللام واجاب المصنف عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان التعريف ناخر
اللام المتقدمة حاصل على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما
لما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها
فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فيصير المعنى باعتبار
معنى العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك
حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المصنف عنه بقوله
وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها يعني هذا القول ضعيف
لا يعول في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب
زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان ثبوت مصادرة على المطلوب
اللهم الا ان يقال المراد بانه ضعيف في الاستدلال لانه اذ لا نص فيه على الجر
فانه يحتمل النصب حملا على المحل او منصوب على انه مفعول معه او لانه قد يحتمل